علاء حليحل *

الشرقيّون يتّهمون!

سأحاول في هذه المقالة الوقوف على ما ترمز اليه إقامة «هَكيشِت هَمزْرَحيت هَدِمُكراتِت» (المجموعة الشرقية الديمقراطية) ونشاطاتها، كأحد الروافد العديدة التي تصب معاً، في مصب تكسير الخرافات الصهيونية–الاسرائيلية السائدة منذ (وعادةً قبل) إقامة الدولة الاسرائيلية. وبالرغم من أن النشاطات الفعلية التي تقوم بها »هكيشت« يمكن أن تُصنف بعيداً ولو لأول وهلة عن تنظيرات هذه المجموعة، إلا أن الأمرين مجتمعان يشكلان التجسيد الأكبر والأكثر حدةً ووضوحًا لرد فعل اليهود الشرقيين على رش الصهاينة الاشكناز لهم بالـ «دي دي تي»، في بداية الخمسينيات.

لتسهيل الطرح والمعالجة، ارتأيت ايراد لمحة تاريخية خاطفة عن الردود حول استيعاب المهاجرين اليهود من الدول العربية في المغرب العربي والدول العربية في الشرق الأوسط، في بداية الخمسينيات بالأساس. هذه اللمحة التاريخية لا تدعي الشمولية بأي شكل. الهدف الوحيد هو التهيئة للمواضيع المطروقة لاحقًا، إن كان من باب التأسيس لتنظيرات «شرقية»، جديدة وإن كان من باب الربط بين ما كان وما يكون.

في البدء كانت العنصرية

يبدو لي من المناسب أن أبدأ باقتباس طويل بعض الشيء، لواحد من أهم المنظرين الصهاينة، زئيف جابوتنسكي، من مقالة كتبها بعنوان «الشرق»:

... «ليس لنا، نحن اليهود، أي قاسم مشترك مع ما يُسمى «الشرق»، ونحمد الله على ذلك. وبالقدر الذي يوجد فيه لجماهيرنا غير المثقفة عادات وتعابير قديمة روحانية، والتي تُذكر بـ «الشرق»، فانه يجب قطعهم منها. وعلى هذا، في الواقع، نعمل في كل مدرسة محترمة، وعلى هذا أيضًا تعمل بكدٍ ونجاحٍ الحياة نفسها. نحن ذاهبون لأرض اسرائيل، بالأساس، من أجل راحتنا القومية، وثانياً، كما قال نورداو، في سبيل «توسيع حدود أوروبا، حتى نهر الفرات». بكلمات أخرى، في سبيل كنس كل مخلفات »الروح الشرقية« من أرض اسرائيل وبشكل جذري، في كل ما يخص اليهودية فيها– حاضرًا ومستقبلاً. وفيما يخص العرب في أرض إسرائيل، فإن الأمر متروكٌ لهم؛ ولكن اذا كان بمقدورنا أن نسدي لهم معروفاً فسيكون كالتالي: مساعدتهم على التحرر من «الشرق».

«وطيلة الفترة الانتقالية التي سنضطر فيها للعيش في أرض اسرائيل

* كاتب وصحفي من حيفا.

في بيئة مشبعة بروائح «الشرق» – سواءً كانت تلك البيئة عربية أم يهودية وهما سيان – نحن نوصي باتباع تلك الحركة، التي يقوم بها كلٌ منّا بشكل غير واعٍ، عندما يمر وهو لابسٌ معطفًا في شوارع «الشرقيين» الضيقة في اسطنبول أو القاهرة أو أورشليم: طيّ المعطف لئلا يُغطيه الغبار بأية طريقة كانت، والتأمل في المكان الذي تطأه القدمان. ليس لأننا يهود؛ وليس حتى لأننا من أوروبا؛ ولكن لأننا ببساطة بشرٌ متحضرون». (١)

زئيف جابوتنسكي

بهذا الاقتباس، مع الزيادة والنقصان، هنا وهناك، يمكن أيجاز ما حدث مع «المهاجرين الشرقيين» في أرض الميعاد. ومقالة جابوتنسكي تعكس الأراء التي كانت سائدة في أوروبا تجاه «الأفارقة» والآسيويين». وبما أن الحركة الصهيونية، كغالبية الشعب اليهودي كانت أوروبية، فإنها تشبعت بتلك المعتقدات. وبالرغم من أنها كانت حركة قومية ضمت اليهود الأوروبيين واليهود «الآخرين» فإنها لم تنجح في التحرر من المعتقدات والأفكار المسبقة. هذا الأمر أدى إلى أن يتعامل اليهود الأوروبيون مع اليهود «الآسيويين» و«الافريقيين» باستعلاء واستخفاف.(٢)

ومنذ بداية الهجرة الكبرى لهم في مطلع الخمسينيات، علت الأصوات الاشكنازية التي كانت مسيطرة على الحكومة الجديدة وعلى استيعاب المهاجرين، مطالبة بوقف الهجرة، أو على الأقل تحويلها إلى هجرة انتقائية. الكثيرون حاولوا إعطاء تبريرات اقتصادية ودافيد بن غوريون عارض ذلك بشدة، بالرغم من أن آليات استيعاب المهاجرين الجدد كانت على وشك الانهيار. بن غوريون قال في حينه: «لا يجب ملاءمة الهجرة لقدراتنا الاقتصادية – بل على العكس، علينا زيادة المجهود الاقتصادي بما يلائم احتياجات الهجرة. وحتى اذا فشلنا في تحقيق ذلك فيجب ألا نتوقف عن الاستيعاب، لأن الهجرة تسبق حتى إن كانت مقرونة بالعناء». (٣) من هنا يتضح بجلاء أن حالة المهاجرين ووضعيتهم لم تكن موضع اهتمام بن غوريون.

من جهة أخرى، وفيما يخص المعارضين لهجرة «المهاجرين الشرقيين»، فإن معارضتهم اتسمت بالعنصرية والاستعلاء. فيما يلي اقتباسان من الصحافة العبرية آنذاك:

«إسرائيل ليست مستعدة وليست قادرة على الاستمرار في استيعاب مهاجرين يحتاجون للعناية والتمريض وليسوا بقادرين على بذل المجهود للبناء. وفي واقع الأمر، لن يكون بمقدورها أن تقوم بذلك أبدًا. لا يكفينا إشعال نيران الحماس والتلهف. أورشليم ستُبنى بالأيدي العاملة فقط».(٤)

وأيضاً:

«نحن أمام شعب (المهاجرون الشرقيون – ع. ح) تخلفه هو قمة التخلف. ثقافتهم تميل إلى الجهل المطبق وما هو أخطر من ذلك، هو انعدام القدرة على استيعاب كل ما هو روحاني (...) مقابل ذلك فهم مسببون للعبة الغرائز المتخلفة والوحشية (...) فماذا يمكن العمل إذًا بهم؟ كيف يمكن استيعابهم؟ (...) هل فكرنا في ما فعلناه، ماذا سيحدث لهذه الدولة إذا كان هؤلاء هم سكانها؟ (...) إذا لم يتم هذا الأمر بما يلائم محدودية القدرة والتقسيم على فترات زمنية، فإنهم هم من «سيستوعبوننا» وليس العكس» (٥)

هذا الاستعلاء من جانب «القدامى» الاشكناز بحق «المهاجرين الشرقيين» ترك في نفوس الأخيرين آثاره العميقة التي لم تُمّحَ، لا في الجيل الثاني أو الثالث، ولا اليوم أيضاً. مع خلفية كهذه ومع تعقيدات أخرى، مثل قضية «أطفال اليمن» ** وتمرد وادي الصليب (تمرد اليهود المغاربة في حيفا العام ١٩٥٨) والهجرات الروسية (الأولى في السبعينيات، والأخيرة التي ما زالت مستمرة) وجد اليهود الشرقيون أنفسهم على هامش الهامش، يكتفون بدافيد ليفي وزيراً شرقياً في

** اختفاء عشرات الأطفال اليهود الذين قدموا مع أهاليهم من اليمن في مطلع الخمسينيات، بنقلهم إلى المستشفيات ثم تبليغ ذويهم أنهم توفوا، ولكن ذويهم يتهمون السلطات أنها وزعتهم على عائلات أشكنازية بلا أولاد للتبني، وعلى الكيبوتسات.

«انتفاضة» اليهود المغاربة في وادي الصليب/ حيفا ١٩٥٨.

الحكومات الليكودية المتعاقبة، وينتظرون أن يحصل أمرٌ ما. وفي الواقع حصل العديد من الأمور. أهمها في سياقنا الحالي، هو إقامة «الكيشت» كجسم ثقافي – سياسي – اجتماعي – شرقي يمارس قوته بوعي وبدون شعور بالنقص، وربما، أفضل من الاشكناز بكثير!.. (هناك أيضاً شرعنة الموسيقى «الشرقية» في الدولة وتحوّلها الى التيار المركزي، بالاضافة إلى شرعنة العديد من مقومات الحضارة «السفارادية» نتيجة لدخول القناة الثانية للتلفزيون، والأمران بحاجة إلى دراستين مستقلتين).

باسم الأجداد ...

تأسست «هكيشت» في آذار ١٩٩٦ على يد (٤٠) إمرأة ورجلاً. وهي في تعريفها حركة اجتماعية غير حزبية وغير برلمانية، تهدف للتأثير على الأجندة العامة، من خلال النية في تحقيق التغيير الكامل للمجتمع الإسرائيلي ومؤسساته المختلفة. وقد بادرت لاقامة «الكيشت» مجموعة من النساء والرجال، من أبناء الجيل الثاني والثالث لليهود الذين هاجروا من الدول العربية والشرق. وتضم نواة المجموعة الناشطة أكاديميين، عمالاً، رجال أعمال، موظفين، رجال تربية، فنانين، طلابًا جامعيين، تنظيمات اجتماعية وثقافية وسكان بلدات التطوير المختلفة.

ووضعت «الكيشت» أهدافاً لها، منذ تأسيسها، في كل مجالات الحياة في المجتمع الإسرائيلي. فـ «الكيشت» تتعامل مع الاتفاقات والأوضاع الاقتصادية القائمة بتوجه نقدي، بالاضافة إلى موضوع الأراضي والاسكان، التربية والتعليم، وذلك بهدف العمل والتأثير على الأسس البنيوية التي تؤدي إلى المس بقيم العدل والمساواة والديمقراطية. وتنشط «الكيشت» من أجل الكشف عن المراحل والأنظمة الصورية وغير الصورية، المسؤولة عن المس الاقتصادي بالشرقيين وبمجموعات أخرى، وتخليد الفوارق الاقتصادية والقمع الثقافي للشرقيين في اسرائيل. وتولي «الكيشت» اهتمامًا بموضوعة المعتقدات والأفكار المسبقة وبالتالي قضية التعليم والتثقيف.

من أجل الوقوف عند أهمية دور «الكيشت» اليوم، في كل ما يتعلق بنشاطاتها في إسرائيل، وانضمام هذا المجهود الى المشهد النضالي العام ضد طابع الدولة وتركيبتها القيادية، سأتركز في موضوع واحد رئيسي ينقسم إلى قسمين. الموضوع الذي سيشغلنا حتى نهاية المقال سيكون توزيعة الموارد الأساسية في الدولة، وسأتركز في قضية المسكن وفي قضية الأرض.

المسكن

يعيش اليوم في إسرائيل حوالي نصف مليون شخص في مساكن شعبية، يؤلفون حوالي (١٢٠٠٠٠) عائلة، القسم الغالب منهم هم من المهاجرين الشرقيين من الخمسينيات والسبعينيات، الذين سُكّنوا على يد الدولة في شقق شعبية، وعلى الغالب في «تجمعات الضواحي». الوضعية القانونية في هذه التجمعات للسكان لا تختلف جوهرياً عن الوضعية القانونية للكيبوتسات و«الموشفات» أو حتى لساكني القرى العربية غير المعترف بها. الحقوق التي يتمتع بها من يسكن تلك الأماكن غير واضحة بالمرة. وقد جاء قانون المساكن الشعبية، الذي بادرت إليه «هكيشت» ليكون نموذجا «موديل» عاماً لحل هذه المشاكل. لكن، في نهاية الأمر، وبالرغم من مصادقة الكنيست على القانون، إلا أن القانون لم ينفذ بتاتاً.

وقد قصدت «هكيشت» من وراء القانون اصلاح الغبن اللاحق بالمهاجرين «الشرقيين» نتيجة تسكينهم في المساكن الشعبية منذ هجرتهم

إلى إسرائيل (عليّ التشديد هنا على أن المقال لا يبغي بأي شكل إضفاء الشرعية على بناء هذه المساكن على حساب أملاك الفلسطينيين الذين هُجروا أو تصوير «الشرقيين» على أنهم ضحية. كل هجرة إلى فلسطين التاريخية جاءت على حسابنا وهذه حقيقة مطلقة. هدف المقال هو استعراضي بالأساس). ولا يعفي هذا القانون ساكني المساكن الشعبية من دفع ثمن الشقق، بل جاء ليضمن أن تؤخذ مبالغ الايجار طيلة السنوات كجزء من ثمن الشقق. في هذه الحالة تبقّى على القاطنين في الشقق دفع مبالغ تكاد تكون رمزية لقاء الشقق موضوع الحديث.

في تشرين الأول ١٩٩٨ تم سن قانون المساكن الشعبية (حقوق الامتلاك)، بعد جهد مشترك لعدة تنظيمات اجتماعية، قادته «هكيشت» ونواب إسرائيليون مهتمون بالنواحي الاجتماعية. وقد جاءت المبادرة لهذا القانون إثر إعلان الحكومة عن نيتها خصخصة الشركات التي تدير هذه المساكن. وبعد ثلاثة أشهر من سنّ القانون، سارعت حكومة بنيامين نتنياهو آنذاك إلى تجميد تطبيق القانون عن طريق قانون التسويات (المرافق لقانون الميزانية) وشغّلت بدلاً من القانون ما سُمي بـ «حملة شطريت» (على اسم وزير المالية الليكودي آنذاك مئير شطريت) أو بحملة «بيتي». وقد أدى هذا الأمر إلى استغلال العديد من الأحزاب لهذا الأمر في الدعايات الانتخابية، حتى أن المرشح لرئاسة الحكومة عن حزب «يسرائيل أحات» (إسرائيل واحدة) آنذاك، أيهود باراك، وعد بتطبيق القانون بحذافيره بعد انتخابه. بعد انتخابه، أبطل باراك «حملة شطريت» وصادقت الكنيست على قانون المساكن الشعبية بصيغة جديدة. وبحسب الصيغة الجديدة للقانون، فانه لم يعد بوسع حوالي (٩٠٪) من الساكنين ممارسة حقهم وشراء الشقق التي يسكنون فيها. حالياً، القانون الجديد ما زال عالقًا في لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست والحكومة خرجت بحملة لا تتلاءم مع اقتراح القانون. وقد نجحت الحكومة في جعل (٧٠٠٠) عائلة تشتري الشقق بحسب شروط الحملة الأخيرة، من أصل (١٢٠٠٠٠) عائلة.

مبادرة «هكيشت» لهذا القانون شكلت من ناحيتها قفزة كبيرة نحو تثبيت نفسها كأحد التنظيمات المهمة (وربما أهمها) في تحصيل حقوق اليهود الشرقيين. هذه القفزة جاءت بعد نشاط «هكيشت» في بداياتها في مجال التعليم خاصةً، باعتبار التعليم الرافعة الأساسية لتحقيق المساواة والمساواة في الفرص. من جهة «هكيشت» كان الاعتبار الأساسي في هذا الأمر هو: «من أجل تحقيق المساواة في الفرص يجب أن يبدأ المتنافسون من نفس النقطة». «هكيشت» بذلك عملت وتعمل على طرح بديل لـ «شاس»، بالرغم من أنك لن تجد معارضاً واحداً في «هكيشت» لـ «شاس»– جهراً على الأقل!

الأرض

في لقاء صحافي أجريته مع البروفيسور يهودا شنهاف، من أبرز أعضاء «هكيشت»، في جريدة «الاتحاد»(٦)، دعا شنهاف العرب إلى الانضمام إلى «هكيشت» في معركتها من أجل ايقاف الدولة ودائرة أراضي إسرائيل عن توزيع الأراضي على الاشكناز، وتوزيعها على اليهود الشرقيين والعرب. هذه الدعوة تجسد، ربما، أكبر المفارقات التي خلقها الإعلان عن دولة إسرائيل. سأعود إلى هذه الدعوة، بعد أيضاح الأمر من كامل جهاته.

يعكف «المِنهال» (دائرة أراضي اسرائيل) منذ فترة غير قليلة، على تغيير أهداف قسم من الأراضي التي تسيطر عليها، من أراض زراعية إلى أراض للبناء والتطوير. وتبلغ مساحة الأرض التي يجري الحديث عنها حوالي (٤٢٠٠٠٠٠) دونم. تحت هذا الغطاء يهدف «المِنهال» عمليًا الى نقل هذه الأراضي الى الكيبوتسات والكثير من «الموشفات»، التي يسكنها بالأساس الاشكناز من الطبقات الاجتماعية فوق المتوسطة. هذا تمّ وسيتم عملياً عن طريق تمكين الكيبوتسات والموشفات من احتكار الأراضي واستغلالها ليس للزراعة فقط وانما للبناء والتجارة. من أجل منع ذلك تقدمت «هكيشت» سويةً مع جمعية حقوق المواطن، بالتماس إلى محكمة العدل العليا، لوقف سياسة «المِنهال» وتوزيع الأراضي على من هم بحاجة اليها من الطبقات المسحوقة.

البروفيسور أورن يفتحئيل، المختص في مجال التخطيط المدني والبيئي، قدم لمحكمة العدل العليا، ورقة عمل عن سياسة «المِنهال» فيما يخص هذه الأراضي، وفيما يلي تلخيص لنقطتين فقط، تتعلقان بالموضوع المطروق:

١ ـ استمرار هذه السياسة سيمنح قسماً من السكان الملكية على الأراضي، مجاناً أو بدعم حكومي. هؤلاء السكان ستكون غالبيتهم من المجموعات القوية في المجتمع. هذه الخطوة ستضيف مركب الملكية كمُركّب مهم في بناء الفوارق الاجتماعية، بين اليهود والعرب وبين الاشكناز والشرقيين.

٢ ـ نتيجة للتطابق الكبير بين الانتماء القومي وبين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فإن المواطنين العرب، كما يبدو، لن ينتفعوا من هذه السياسة، مثلما لن ينتفع اليهود الشرقيون. وبما يخص المواطنين العرب، فإن الوضع سيزداد سوءاً، خاصة في ضوء النقص الخانق في الأراضي في القرى العربية، وخاصةً أن معظم أراضي الدولة كانت

مظاهرات الفهود السود/القدس ١٩٧١.

بملكية عربية قبل ١٩٤٨.

بعد هذه الحقائق، تبدو الشراكة في هذا الالتماس طبيعية جداً. ولكن، هل يصح أن يشترك العربي مع اليهودي الشرقي في التماس هدفه المنازعة على تقسيم أرض الدولة، والتي كانت أرضاً عربية قبل النكبة؟ الآراء تُجمع في الأوساط العربية على استحالة ذلك، بينما يرى البروفيسور شنهاف في ذلك ضرورةً كبرى، لسببين: الأول، وهو التعبئة الكبيرة قدر الامكان من أجل إنجاح الالتماس؛ والثاني، القوانين التي قد تُسن بعد نجاح الالتماس والتي ستصعب انجاح الالتماسات مستقبلاً، إذا رغب العرب في تقديمها ضد «المِنهال».

من جهته يرى شنهاف في محاولة توزيع الأراضي كما هو مخطط، ترجمة عملية لقومية الدولة، «فغالبية اليهود في الدولة هم قوميون وقومجيون، ولا يهم اذا كانوا من «العمل» أو «الليكود»، لأن قوميتهم مبنية على الفكر الديني (الثيولوجيا)». من هنا رؤيته لإمكانية التعاون بين العرب والشرقيين، لأن الشرقيين أيضًا منفيون من الاجماع النخبوي في دولة إسرائيل. وعندما سألت شنهاف حينها، عن أن اليهود الشرقيين هم الذين يكرهون العرب عادةً وهم الذين يصرخون في الشوارع: «الموت للعرب»، قال شنهاف إن هذا يعود الى تأثرهم بالدعاية القومية السلطوية، التي تهدف الى إشغالهم عن مشاغلهم الحقيقية. فاليهود الشرقيون مسحوقون اجتماعياً، وهم بالاضافة إلى الدعاية السلطوية، نافسوا وينافسون العرب على أماكن العمل والحياة.

***

هذا الاشكال المطروح يعيدنا إلى الدعوة التي أطلقها شنهاف والتي افتتحت بها هذا الموضوع: هل مستقبل المسحوقين في الدولة هو مشترك أم أن العامل القومي لم ولن يسمح بذلك في أحد الأيام؟ ما هو مطروح الآن، على الأقل، من قبل «الكيشت» هو شراكة في النضالات الاجتماعية الحارقة.

إضافةً إلى المجال الاجتماعي والوجودي لليهود الشرقيين، فإنهم عانوا الأمرّين في المجال الثقافي أيضاً. هذا الموضوع هو واسع جداً، وسأكتفي باقتباس واحد يلقي نظرةً أوليةً تمهيدًا ربما لمقال أو مقالات عن الموضوع. ففي كتاب «أسطورة التكوين»، يخصص الكاتب والناقد أنطوان شلحت، فصلاً عن الصراع بين الغرب والشرق في الثقافة العبرية المعاصرة. في هذا الفصل يقول شلحت:

«ففي هذه النتاجات (الأدبية والفنية– ع. ح) نجد، بدايةً، أن «البطل» الاشكنازي الأجنبي المتحكم يتمتع بمواصفات تكرّس فوقيته تجمع بين القوة والعلم والحنكة، في حين لا يتمتع «البطل» السفارادي والشرقي بأي من المواصفات المذكورة، وإنما هو نموذج بدائي ومتخلف ولا يدنو من الحضارة إلا ليبتعد عنها، الأمر الذي يبرر دونيته.» (٦)

في المثالين اللذين أوردتهما عن المسكن والأرض، كتجسيد لنشاط «الكيشت»، رغبت أكثر من أي شيء بابراز أوجه التشابه بين المشاكل التي تُشغل الطبقات الضعيفة في دولة إسرائيل، إن كانت عربية أو يهودية شرقية وربما من المهاجرين الروس أيضاً. هذا لا يعني أن التعاون هو حتمي أو أنه على وشك أن يحدث، إذا كان هناك احتمال بأن يحدث. ما يعنيه هذا الأمر في النهاية هو أمر واحد مؤكد: بعد ابرام اتفاقات السلام مع الفلسطينيين وغيرهم من الدول المحيطة بدولة اسرائيل، فان النزاع الطبقي سيأخذ حيزاً كبيراً في الأجندة العامة، الى جانب النزاع الديني–العلماني (عند اليهود وعند العرب أيضًا). حاليًا، لم تستطع «هكيشت» أن تؤسس نفسها كحركة اجتماعية تتوخى العدل للجميع، لأنها تولي جهدها لمشاكل اليهود الشرقيين ومصالحهم فقط. ما استطاعت احرازه بنجاح هو إبراز التمييز والاستعلائية اللذين تعاملت بهما السلطة تجاه اليهود الشرقيين، وصياغة لائحة اتهام واضحة، إضافةً إلى طرحها لخطة عمل مفصلة ومدروسة.

المصادر:

١) أسبوعية «رزسفايط» (الفجر) الروسية، بتاريخ ١٩٢٦/٩/٢٦.

٢) أفي بيكار، بداية الهجرة الانتقائية في الخمسينيات، مجلة دراسات في نهضة اسرائيل، المجلد ٩، جامعة بن غوريون، ١٩٩٩.

٣) بروتوكولات الكنيست، ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩، ص ١٢٨ – ١٢٩.

٤) افتتاحية «هآرتس»، ٢٣ حزيران ١٩٥٣.

٥) أرييه جلبلوم، «هآرتس»، ٢٢ – ٤ – ١٩٤٩.

٦) شلحت أنطون، «أسطورة التكوين». رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١، الصفحة ٦٦.